الصناعة والمجال الحضري في مدينة الجلفة : الهجرة من الأرض إلى المصنع

The industry and the urban field in Djelfa City : The migration from Land to the Factory

أ. القيزي عبد الحفيظ * بورقبة محمد

جامعة زيان عاشور بالجلفة

ملخص :

تعتبر ثنائية الصناعة والمجال الحضري من أهم الوقائع التنظيمية والتنموية و العمرانية في عصرنا، وذلك بفعل المتغيرات المتفاعلة في حدوثها، بالإضافة إلى ما أكدته ملاحظات علماء الاجتماع والاقتصاد حول تداعيات التجربة الصناعية الجزائرية، حيث أن الرأسمال الصناعي استغل المجال الحضري دون أن يساهم في تطويره، وهذا ما عرفته منطقة النشاطات الصناعية بالجلفة من توطين صناعي، رافقه هجرة داخلية ليد عاملة ريفية نحو المصانع .

وقد كان لهذا أثر على التنمية الريفية والمدينة ونسيجها الحضري، فبالرغم من أن العوامل التكنولوجية ساعدت الصناعة بالتخلص من الحتمية الطبيعية؛ إلا أنها أدخلتها في حتمية سوسيوثقافية تمثلت في بحثها الدائم عن يد عاملة ذات كفاءة : مما ترتب عليه تبعية بين الصناعة التي توفر قوة العمل والاستهلاك و المجال الحضري الذي بدوره يتوفر على الوسائل الثقافية من جامعات ومعاهد تكوين.

كلمات مفتاحية : الصناعة , المجال الحضري, اليد العاملة الريفية, التوطين الصناعي,هجرة داخلية

Abstract :

The duality of industry and the urban field is considered one of the most important organizational, developmental and urban realities of our time, due to the interacting variables in their occurrence, in addition to what was confirmed by the observations of sociologists and economists on the implications of the Algerian industrial experience, as the industrial capital exploited the urban field without contributing to its development, and this

* البريد إلكتروني :dasistislam@gmail.com

what Industrial Activities Zone of Djelfa has known from industrial settlement, accompanied by an internal migration of a rural labor force to the factories.
This has had an impact on the rural and urban development and its urban fabric, although technological factors helped the industry to get rid of the natural imperative, it did introduce it in the sociocultural imperative represented in its permanent search for an efficient workforce: a consequential dependency between the industry that provides labor and consumption and the urban field(store), which in turn, has cultural means from universities and training institutes.
Keywords:The industry, The urban field, Industrial settlement,An internal migration,A rural labor force.

تمهيد :

من بين القضايا المعاصرة إشكالية التوطين الصناعي فهي نتاج علاقة التأثر بين التنظيم الصناعي والبيئة, و فالرؤية السوسيولوجية, التجربة الصناعية الجزائرية تعتبر ثرية في هذا الصدد, لأن عملية التوطين الصناعي بمنطقة الجلفة باعتبارها إحدى المناطق التي مستها التنمية وشهدت توطنات في إطار المناطق الصناعية التي استحدثتها الدول الجزائرية غداة استرجاع السيادة على المؤسسات الوطنية ,فهذه الظاهرة وبفعل الأبعاد المتفاعلة في حدوثها لم تتم بمعزل عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمنطقة, وبنيتها الاجتماعية على وجه الخصوص, خاصة وأن المنطقة على اثر توطين الصناعي بمنطقة برؤوس العيون , شهدت المدينة هجرات داخلية ناهيك على أن المنطقة تتميز بتركيبتها الاجتماعية التي لم تتخلى في جزء منها على الترحال رغم محاولات توطين البدو في مناطقهم سواء قبل الاحتلال أو بعده.

1- الخلفية التاريخية لتوطين البدو الرحل وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية:

بالرغم من أهمية التوطين الصناعي, إلا أن من بين الاشكاليات بالجلفة هي أزمة الملكية العقارية, وظاهرة ترحال البدو التي حاول الاستدمار الفرنسي إلى العمل على ضبط تحركاتهم و توطينها, والملكية الجماعية (ارض العروشية) فظاهرة البداوة والترحال و الهجرات كما تعرض لها عالم الاجتماع الجزائري **وديع بوزار** بالجلفة و **بيار بورديو**PierreBourdieu بأن الجماعات البدوية في الجزائر بما فيها أولاد نايل الذين يتميزون بالترحال وخيمهم بلونين أحمر أسود, (Bourdieu,1974,p79) تتميز بكثرة الحركة وهذا راجع لطبيعة الحياة وقساوتها والممارسات اليومية, واعتيادها على الترحال بحثا عن المأكل للحيوانات, والمناخ المناسب فمنهم من يرتحل (المرحول) على الجمال والخيل ويرعون أغنامهم سيرا على الأقدام حتي يصلون إلى المواطن التي يرعون فيها , هذا في السابق, أما اليوم فيتم الترحال عن طريق الشاحنات , في الشتاء يرتحلون إلى الصحراء, أما أيام الصيف والربيع نحو التل, لأن طبيعة الترحال هي الأصل " فالمصادر في المجال الطبيعي غير كافية لاستمرار الحياة داخل الجماعة" (Bourdieu,1974,p58),الترحال يتم

جماعات اضافة للملكية الجماعية للأرض؛ خلق أزمة حتى صراعات على مستوى القبائل السبب المباشر فيها الأرض, وإشكالية ملكيتها وتشتتها, خاصة و انها تحولت من رأسمال رمزي إلى رأسمال اقتصادي, أما الناحية الاجتماعية فالأرض تحمل دلالة بالغة في تمثلات العائلة البدوية لأن الملكية الجماعية للأرض تستند على رابطة القرابة, و الانتماء للعرش الواحد, وهذه الصلة من القرابة تزداد قوة خاصة عند الترحال أو الاستقرار, لأن علاقة الجلفي بالأرض ارتباط اجتماعي وليس مجرد ملكية والتي عملت فرنسا اجتثاث الأهالي .

ففي الفترة الاستعمارية سهلت طرق نقل ملكية الاراضي إلى فرض الخناق وتشديده على البدو الرحل , لتفكيك البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري, وقد ظهرت مجموعة قوانين في هذا المجال وهي القوانين العقارية قانون 1873 wanner وقانون 1863 SènatusConsult هذه القوانين ساهمت في تفكيك البنية الأساسية لمجتمع الجزائري(Bourdieu,1974,p106-109)...أما عن النشاط الممارس من قبل البدو الرحل كما يرى بورديوBourdieu أنهم شريحة اجتماعية تمارس هذا النشاط الذي لم يكن مميزا في شكله العام سوى البحث عن المرعي والماء لمواشيهم , فالماشية التي كان البدو الرحل يبحثون لها عن مواطن المأكل هي ألية تخدم العلاقات الاجتماعية ...فبعد توسع نفوذ الاحتلال سعى للقضاء على هذه التشكيلة الاجتماعية وعلى حد تعبيره أن البنية الاجتماعية الجزائرية التقليدية شهدت تدمير وتفكيك على مستوى الاجتماعي والقضاء على النشاط الاقتصادي المتمثل في الرعي؛ وإلحاق هذه الملكيات الجماعية للملكية الفرنسية . (Bourdieu,1974,p 41-109)

أما على مستوى تفكيك البنية الاجتماعية بعدما تم تفكيك البنية الاقتصادية, عملت القوانين كقانون للوحدات الاجتماعية Sènatus الذي كان الهدف منه كما عبر **بورديو**Bourdieu يهدف إلى تقسيم العروش وفك إنتماء الأفراد إلى العرش, وكذا لعرقلة التماسك الذي كان سائد بينهم, وتمثل هذا التنظيم الاجتماعي الجديد في " الدوار" وهذه البنية الجديدة لم تأخذ في الحسبان طبيعة العلاقات الترابطية داخل المجتمع التقليدي الجزائري, مما أدى إلى انتشار الفقر وتدهور مستوى المعيشة وعدم الاستقرار النفسي وضياع الشعور بالانتماء الذي تميز به الانسان البدوي الرحل(Bourdieu,1974,p122).

أمام هذه الوضعية التي خلقها التنظيم الاجتماعي الدخيل والجديد على المجتمع التقليدي الجزائري عامة والمجتمع الجلفي خاصة, وما ترتب عليه من تقسيم اقليمي للأراضي الهدف منه اجتثاث واقتلاع الجزائري من جذوره, كما خلق أزمة تناقض بين تنظيم اقتصادي حديث يتحكم فيه المعمرون, وتنظيم اقتصادي تقليدي يعتمد على وسائل بسيطة كل تركيز الافراد فيها مبني على البحث عن مصادر الأكل لمواشيهم .

أما بعد الاستقلال فقد خضع هذا القطاع الزراعي عبر الثورة الزراعية كإصلاح يماثل نظيره في الصناعة عبر توطين البدو في مناطقهم , ببناء القرى , واستصلاح المناطق السهبية لكن هذه الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة في مخططاتها التي تراهن على الفرد الجزائري الحديث والعقلاني والذي يندمج في المجتمع مابعدالكولونيالي الحديث, لكن الاشكال حدث في حرق المراحل للاندماج في المجتمع الحداثي الذي له

خصوصيته, حيث صار هذه الجزائري الساكن في الريف الذي يمارس أفعاله في حقل واسع, المحور الاساسي الذي تتناوله الايديولوجية للحكومات المتلاحقة , ولم يحقق النتائج المرجوة .

2- التوطين وإشكالية الملكية العقارية في الجلفة حسب مقاربة الفعل الاجتماعي:

يقول **أليكسي دو طوكفيل**Alexis de Tocqueville: لكن المسألة الحيوية لحكومتنا هي مسألة الأراضي, ماهو حقنا في هذا المجال؟ وأين فائدتنا؟...الأحرى انه ينبغي توثيق صلة الاهالي بقوة بأراضيهم بدل نقلهم الى أمكنة اخرى، اجراء كهذ سيجعل عرقين أحدهما منفصل عن الاخر.(**دو طوكفيل**,2017, **ص** 129-130). إن الهدف الذي سعت له الإدارة الفرنسية خاصة بعد سن قانون Sènatus الذي تمحور حول تنظيم الاجتماعي للمجتمع التقليدي بالجزائر, في المقام الأول جاء لتفكيك الملكية الجماعية للأراضي وتشتيتها. فملكية الأرض ومختلف الاستراتيجيات التي تمت حول الاراضي إنما صاغها فاعلون اجتماعيون في الفضاءات التي ينتمون لها على المستوى الفردي أو الجماعي . أما بعد الاستقلال فقد بقيت هذه التركة تشكل عائق على مستوى التنظيم الاداري خاصة, فوظيفة الدولة كنسق هي العمل عبر هيأتها وبصتها شريك أو مراقب تنظيم عمليات استغلالها. وفق استراتيجيات و ألعاب ينتظم فيها الفاعلون في شكل متداخل بين ماهو عقلاني وغير عقلاني , ورمزي.

فالفعل التنظيمي بمؤسسات الجلفة , فعل مؤسس وموجه على أساس الأطر الاجتماعية من جهة, وكذلك على خلفية الارتباط بالأرض من جهة ثانية, أما الممارسة الفعلية فيترجمها التفاعل بين الريف والحضر وكمؤشر يبرر الكثير من الافعال, فالارتباط بالأرض يحتل في الجلفة مكانة رمزية و تتميز بديناميكية اجتماعية بصفتها تشكل رهانا اقتصاديا في المخيال الاجتماعي للفاعلين يتبارون حولها.

فقد تجلت هذه الظاهرة خاصة عند التوسع الحضري, عند احداث توطنات سكانية من جهة وكذا في حالات الاستثمار الاقتصادي من ناحية أخرى, وتبرز أكثر عند التحام بعض المناطق التي كانت ريفية سابقة والتي اندمجت مع المجال الحضري للمدينة, خاصة في المنطقة الصناعية بالجلفة التي صارت في وسط النسيج الحضري للمدينة خاصة في حال توسعها تواجهها عقبات ملكية الأراضي الجماعية من جهة إضافة لضرورة إعادة التخطيط لتوطين صناعي جديد يسهم التنمية المحلية .فعلى الرغم من أهمية ملكية الأرض في المجتمع الجلفي خاصة الأراضي الفلاحية إلا أن هيكلتها ودلالتها الرمزية والاستراتيجيات التي يتبناها الفاعلون حولها وكذا مواقفهم وتمثلاتهم. فالدولة كنسق عبر فروعها وبصفتها فاعل يمتلك آليات قانونية ترتكز على منطق يؤسس لقيم عقلانية ذات منفعة اقتصادية , في مقابل مُلاك الأراضي خاصة تلك الفئات التي تتمسك بارض العرش المؤسسة على الورثة وتنعكس رمزيتها في قيم وتصورات ملاكها, خاصة بصفتها معطى اقتصادي يساهم في تبني استراتيجيات من قبل الفاعلين.

فلفهم البنية الاجتماعي و الاقتصادية بالجلفة خاصة ما بعد التقسيم الذي سعى له سابقا الاستعمار أو محاولات الحكومات الجزائرية بعد الاستقلال تنظيمها وعقلنتها إلا ان فهم البنية الاجتماعية بالجلفة

وعلاقتها بالفعل يرتكز على مسألة الارتباط بالأرض والتمسك بملكيتها. وبالرجوع لتاريخ الجلفة الاجتماعي فإنها تتأثرت بقانون Sènatus على الرغم من التقسيم الذي عمل على توطين البدو والعروش على أساس جغرافي محدد وبقي إلى يومنا هذا مثلا أولاد الغويني في بحبح وعين معبد, أولاد سي حمد في الزعفران العبازيز في الشارف ..الخ, رغم هذا التقسيم للبنية الاقتصادية والاجتماعية خاصة البنية الاقتصادية لازالت تشكل رهانا خاصة و انها تنبني عليها علاقات اجتماعية وتؤطرها بين الفاعلين الذين يمتلكون الأرض, مع الأخذ بعين الاعتبار مؤسسات الدولة, كوسيط منظم لتلك العلاقات .

إن ملكية الارض لدى الافراد في منطقة الجلفة خاصة لدى سكان الريف تشكل رأسمال اقتصادي يؤثر في مختلف العلاقات الاجتماعية وتشكلها, فالأرض وامتلاكها في بعدها التاريخي تعبر عن تجربة اجتماعية خاصة بعد الصدمة الحداثية التي جاءت عبر السيف والبندقية , فهذه التجربة تسهم في انتاج سلوكات وبروز قيم من خلال العلاقات السوسيومترية بين الفاعلين خاصة العلاقات القرابية بالرغم من التحول الاجتماعي بالجلفة, إلا أن هذه السمة بقيت خاصة على مستوى البنية الاجتماعية للحي , فالفاعلون ملاك الاراضي يتبنون استراتيجيات في فضاءاتهم انطلاقا من رهان اقتصادي واجتماعي يحدد طبيعة التعامل مع ملكية الأرض واستغلالها.

فتشتت المناطق الصناعية وتوطينها من جهة وكذا تشتت مواطن تنقل العمال تبعا لتشتت الأرض التي خضعت ملكيتها إلى بروز الأفعال الاجتماعية تتنظم في إطار عقلاني أو غير عقلاني, فالعلاقات القرابية التي تأسست على منطق الأرض في ظل نظام اجتماعي يعتمد على هذا المعيار في توزيع السلطة على الفاعلين, انعكس ذلك على نقل هذا التصور حتى داخل التنظيمات الصناعية والأحياء السكنية, فالفاعلون بمنطقة الجلفة يمأسسون أفعالهم بطرق عرفية (الجماعة) من خلال دمج الممارسات القديمة مع الممارسات الحديثة في مختلف المواقف والعلاقات السوسيواقتصادية سواء على مستوى التنظيمات (مؤسسة اقتصادية, إدارة محلية, مسجد, الحي) لان الارض تحمل دلالة رمزية في المجتمع الجلفي لأنها وسيلة للإنتاج الاقتصادي وتعبر عن المكانة الاجتماعية لمالكها وتقوية سلطته .

فالفاعلون المالكون للأراضي يتصرفون وفق إمكانياتهم ومواقعهم فهم يتحركون ويبنون استراتيجياتهم قد تكون خفية أو معلنة, لان التمسك بالأرض والارتباط بها والحفاظ على ملكيتها لدى الفرد الجلفي واضح من ناحية الهدف أما الاستراتيجيات التي يتبنونها غير معلنة. ففي الحقبة الاستعمارية كان التعامل مع ملكية الأرض يندرج ضمن العقلانية الأداتية المنفعية التي جاءت بها الحداثة, هذه الحداثة التي أرادت تفكيك المجتمع الجزائري عامة والمجتمع الجلفي المبني على نظام القبيلة خاصة, حيث سعت لإهمال القيم والعادات والرموز المشتركة و لتضع تصورا جديدا يتماشى والعقل الغربي .

ففي السابق كان استغلال الارض يتم جماعيا خاصة على مستوى العرش والعائلة , أما في الوقت الراهن صار استغلال الارض يتم في إطار فردي أو عائلي, فملكية الارض تمثل مورد اقتصادي للعائلة أو الفرد عبر كراءها خاصة, كما اشرنا سابقا أن الأفراد لايزالون يحتفظون بهذه الملكية عبر عقود شيوع أو عقد

جماعي أو هبة متوارث باسم العرش, فالإرث يمثل مصدرا هاما لملكية الارض, كما يطرح هذا الأخير إشكالية التجزئة داخل العرش أو العائلة ذاتها, حيث تستغل إما جماعيا أو فرديا كما يمثل الإرث عامل حاسم في نقل ملكية الأرض, أما تدخل الدولة فكان في الإصلاحات من خلال تسوية وضعية هذه الاراضي عبر تنظيم تقني وقانوني , كن يبقى عائق الخلاف بين أفراد العرش الواحد, مما شكل في نظر ملاكها أنه تم تغير الوظيفة الفعلية للأرض بصفتها أداة رمزية وتشكل رأسمال اقتصادي لمالكيها .

إن ارتباط الفرد الجلفي بالأرض يحمل دلالات رمزية يتفاعل حولها أفراد هذا المجتمع, خاصة و أن هذه الاخيرة تمثل فضاء لتشارك الرموز والافعال داخل المجتمع , لان التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي مس منطقة الجلفة, ساهم في تقوية التمسك بالأرض كرأسمال رمزي واقتصادي وظلت ملكية الارض حاضرة في الممارسات اليومية للفاعلين وتغذي مرجعياتهم, في الفضاءات التي يتواجدون فيها. لأن الارض بالنسبة للفرد الجلفيالنايلي تعبر عن المكانة الاجتماعية, خاصة وان الفاعلين يسعون لإعادة انتاج لتشكل الاستراتيجيات والممارسات القديمة وفق عقلانية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ عليها حيث بورديوBourdieu: " إن الفروق الموضوعية التي توجد في الثروات المادية وما تتيحه من فوائد تتحول إلى امتيازات معترف بها في التمثلات التي تكون لدى الافراد و تتحول إلى رأسمال رمزي ."(بيار,2007, ص 65-71).

بالتالي فإن التمسك بالأرض يرتبط بالمعاني التي يعطيها الفاعلون ويحددها سلوكهم انطلاقا من خلفيات اقتصادية واجتماعية ورمزية . فالإكراهات الممارسة على الفاعلين – ملاك الأراضي – كاستغلال الارض بغية كراءها أو استعمارها أو على المستوى الفلاحي من تسير المنتوج أو عقلنة الملكية وفق الإجراءات القانونية؛ هذه الإكراهات أثرت على سلوك الفاعلين حيث أن هذه الإكراهات تعود إلى البيئة وبتعبير بورديوBourdieu الفضاءات التي يتواجد فيها هؤلاء الفاعلون لأن هذه الأخيرة تمنح الفلاحين والموالين (الفرد الريفي بالجلفة) الاندماج بين ما هو اقتصادي واجتماعي خاصة مع تشجيع الدول للبناء الريفي بهدف بعث التنمية في هذه المناطق خلق واقع جديدا جعل الفاعلين ينتهجون استراتيجيات ورهانات لعقلنة التعامل مع ملكية الأرض وبروز النزعة الفردية في الاستغلال .

حيث ساهمت العقلنة الجديدة لاستغلال الاراضي بالجلفة عبر مشاريع البناء الريفي إلى تحريك البنية الاجتماعية والثقافية لمنطقة الجلفة, فعلى الرغم من بطئ العمليات الادارية وبروز المحسوبية وكذا النزاعات العقارية حول الملكية فقد انعكس ذلك على الجانب الرمزي لأن الارض تمثل وجاهة لدى ملاكها وأثر على نسيج العائلة وبنيتها لأن في المخيال الجمعي الأرض تمثل (العرض والشرف) بل هناك من يرى في الأرض أنها مثل الزوجة, لأن البيع الذي لجأ إليه البعض لا يمثل خسران الأرض وحدودها داخل العرش بقدر ما يعني الإنسلاخ من الجماعة, وبالتالي فالتمسك بالأرض في الجلفة له دلالة رمزية وقوة اجتماعية اكثر من الدلالة الاقتصادية والربحية .

3- إشكالية التوطين الصناعي في الجلفة وفق المقاربة السوسيولوجية لبومخلوف:

إن العلاقة الجدلية صناعة- حضر التي بعالجها بومخلوف في كتابه عن التحضر بوصفه أحد قضايا الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية, انطلاقة من" **تحليل كاستل**Castells Manuel** الذي يرى بأن من سمات اساسية في تناقض الرأسمال."حيث أن الصناعة أو الرأسمال الصناعي استغل المجال الحضري استغلالا فاحشا دون أن يساهم في تطويره"(**بومخلوف,2001,ص104**), وبهذا فالتنمية التي انتهجتها الحكومة الجزائري في ستينات سبعينات القرن الماضي من أجل نقل المجتمع الجزائري من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حداثي لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الثنائية بعين الاعتبار على الرغم من رؤوس الأموال التي تم ضخها لإنجاحها ففي الجلفة على اثر استحداث المنطقة الصناعية إلا أنه لم يتم مراعاة الجوانب الاجتماعية والخصوصيات الثقافية بل التركيز كان منصبا على الجانب الاقتصادي المنفعي الربحي , ومع مرور الزمن صارت المنطقة الصناعية جزء من المجال الحضري بفعل التوسع العمراني غي المخطط والذي كان على حساب الأراضي الفلاحية, إلا أن المأزق بقي على ما هو عليه وهو عدم التحرر التكنولوجي بالرغم من تواجد جامعة ومراكز التكوين, فكان تحرر جزئي لا كلي حيث تجلى هذا التحرر من خلال المواصلات وتحديث تكنولوجي بسيط , رغم تطوير المنطقة واستحداث مؤسسات اقتصادية خاصة أو بقاء النماذج الأولى في مقدمتها مصنع الجلود .

فنظام العمل المعتمد في المنطقة الصناعية بالجلفة فعلى سبيل المثال مؤسسة كمصنع الجلود هو يحتوي "نظام عمل معياري , وهو ما يعرف بالإنتاج الآلي الذي لا يحتاج إلى كفاءة عالية وكذا نظام عمل آلي"(**بومخلوف,2001,ص105**) تمثل في توفير آلات حديثة اقتصر استعمالها على فئات قليلة من العمال وفي هذه الحالة وجد مصنع الجلود نفسه والمنطقة الصناعية عامة مقيدة باليد العاملة التي توفرها مراكز التكوين والجامعة وهذا من بين الصعوبات التي خلقت أمام إعادة توطينها, مع أنه تم التغلب ولو جزئيا على الحتميات الطبيعية بحيث لم يعد للمسافة أو الوزن أو المواد الأولية أو التسويق المنتوج أي عائق بل ساهم في تحريرها جزئي لا كما في السابق.وعليه " أن العوامل التكنولوجية خلصت التوطين الصناعي من الحتميات الطبيعية إلا أنها أدخلته في حتميات أخرى الحتمية الاجتماعية والثقافية والمتمثلة في اليد العاملة ذات الكفاءة العالية من حيث توفر محيط اجتماعي وثقافي جذاب من خلال القرب من مراكز اعلم والمعرفة.(**بومخلوف,2001,ص106**).

فالمنطقة الصناعية بالجلفة بفضل التكنولوجيات التي استعملها بعض المؤسسات المتواجدة فيها ساهم في تخطي عائق الحتمية الطبيعية إضافة إلى التوسع الحضري وتعدد معاهد وكليات جامعة الجلفة وكذا وجود مراكز التكويني المهني ساعد ذلك على التشابك والانسجام بين المجال الحضري والمجال الصناعي " حيث تحولت هذه العلاقة إلى تبعية المجال الصناعي إلى المجال الحضري وذلك لسببين رئيسيين هما: المجال الصناعي يجسد ويتوفر على وسائل الاستهلاك الجماعية المساعدة على إعادة إنتاج قوة العمل ,أما

المجال الحضري فيتوفر على الوسائل الثقافية والمجال الذي ترتكز فيه المخابر والجامعات ومراكز البحث ." (بومخلوف,2001,ص106-107) .

4- **أزمة العمران غير المخطط في الجلفة كو اقعة صناعية:**

ترتبط ظاهرة العمران غير المخطط ما يصفها بومخلوف بالتصنيع والتوطين الصناعي(بومخلوف,2001,ص185)كونه يجسد مرحلة ثالثة في التحضر الذي عرفته الجزائر سواء أيام ثورة التحرير أو بعد الاستقلال فالعمران غير المخطط مرتبط في الاساس بالتصنيع والتوطين الصناعي ويشكل معلما بارزا في المسار العمراني بالجزائر بداية السبعينات من القرن الماضي.

فالعمران الحضري غير المخطط الذي عرفته الجلفة خاصة في فترة السبعينات هو نتاج التوطين الصناعي وهي بذلك نتاج سببين رئيسين ," الأول متمثل في عدم التحكم في توجيه الحركة العمرانية ومراقبتها أم الثاني فهو عدم التوازن بين توفير فرص العمل وفرص الحصول على السكن. فوفقا للخاصية الديمغرافية والاجتماعية للأسرة الريفية المهاجرة التي تهاجر وتستقر عادة في وضعها المركب والكبير كما كانت عليه في الريف وبمجرد ما تستوطن في الحضر تصبح في حاجة ماسة للسكن في فترة قصيرة من الزمن بسبب التغير الذي يصيب بنيتها ونشاطها, وأمام عجز الوسط الحضري في هذا الميدان أصبح أفرادها يتجهون نحو هذا النوع من العمران.(بومخلوف,2001,ص186).

فيعود انتشار العمران غير المخطط بمدينة الجلفة إلى قلة المساكن الحضرية وعدم فعالية القوانين العقارية خاصة مع بداية السبعينات إلى يومنا هذا شهدت الولاية هجرات واسعة , وعدم التوازن الحضري جعل النازحين يلجؤون لهذا النمط من السكن عبر شراء قطع أرض في أغلبا كانت قطع فلاحية من أصحابها والبناء عليها في أحياء عشوائية , وهذا النمط من البناء انتشر مع توسع المنطقة الصناعية بروس العيون ومن بن العوامل المساهمة التي اسسنا عليها تحليلاتنا للوصول إلى تصورات مشابهة نفرد ما يلي:

أ. **الخصائص العمرانية والعقارية للجلفة:** فكما اشرنا سابقا حول إشكالية الملكية العقارية في مبحث سابق فإن المدينة توسعت وانتشرت الأحياء المبعثرة فوق أراضي معظمها فلاحية سابقا والتي شكلت ولاتزال تشك النواة الأساسية في ظل جمود القوانين التي تعمل على عقلنة تنظيمها وتكييفها وجعلها تساير الحركية الاقتصادية للمدينة, وتم الحصول على هذه الأراضي من خلال شراءها بعقود عرفية من ملاكها الأصليين الذين هم في الغالب ورثة لتركة فيلجئونا لتجزئتها وبيعها.

ب. **القوانين العقارية** وهي قوانين المتعلقة بالثورة الزراعية والتعاونيات الفلاحية التي لم تعقلن استغلال هذه الاراضي والملكيات .

ج. **العوامل الاقتصادية** التي عرفتها الجلفة الأمر الذي جعل مالكي الاراضي ببيع مزارعهم وتغير النشاطات نحو التوجه للعمل بالمنطقة الصناعية بالجلفة أو دوائرها.

د. **الحركية الاقتصادية** التي خلقها توطين الصناعي بمنطقة رؤوس العيون بالجلفة وبعض دوائر الجلفة أيضا أدى ذلك إلى وفرة مناصب العمل لكن في المقابل أدى هذا إلى نزوح ريفي في ظل غياب سياسة عمرانية أكثر عقلنة رغم توسع السكاني عبر الأحياء الاجتماعية كالقطب الحضري بحي بربيح وحي الحواس الذي صار ملتصقا بالمنطقة الصناعية .

هـ. العجز المؤسساتي المحلي خاصة على تأطير وتسيير الفضاءات العمرانية من خلال وضع آليات قانونية وتخطيط حضري يوازن بين الحركية العمراني و والحركية الاقتصادية فالموقف السلبي والحلول المؤقتة ساهم في الاعتراف بهذا النمط العمراني .

إن التوطين الصناعي الذي عرفته الجلفة كباقي مناطق الوطن على الرغم من اختلال سوق العمل إلا انها لم ترافقه خطط تسيير حضرية تعمل على استيعاب العمال في المنطقة الصناعية بل تركت على حالها مما ساهم في بروز الأحياء المبعثرة والعمران غير المخطط بتعبير أدق بسبب الهجرات المتوالية التي انعكست على بنية الأحياء وتنظيمها الاجتماعي المبني على اسس عروشية بدرجة أولى و ظاهرة النزوح الريفي حيث انخرط هؤلاء المهاجرون في العمل اليومي في المجال الحضري لمدينة الجلفة سوء في المنطقة الصناعية او في خارج المنطقة الصناعية مما ساهم في انفجار العمران بالمدينة الذي يحتل فيها العمران غير مخطط الأكثر انتشار .

5- البناء الاجتماعي لأحياء مدينة الجلفة:

كما اشرنا سابقا بان التوطين الصناعي وغياب سياسة حضرية أدى إلى بروز العمران الغير مخطط المتمثل في الأحياء العشوائية والمتبعثرة " إذا كان وجود الحي العشوائي على الخريطة الجغرافية هو وجود عشوائي, فإن الخريطة الاجتماعية للحي قد تشكلت وفق مبادئ وقواعد سوسيولوجية دقيقة ومعروفة, فهذه الأحياء إن لم تكن مخططة ماديا وعمرانيا فهي مخططة اجتماعيا ."(بومخلوف,2001,ص210-211).

إن توزع الافراد في التجمعات السكانية العشوائية بالمجال الحضري لمدينة الجلفة يناسب و الهجرات والاصل الاجتماعي المؤسسة في المقام الأول على القرابة الدموية أو القرابة في العرش إضافة إلى الوضع الاقتصادي, فالقيم التي تنتجها هذه الأحياء, ترجع للاطار المادي لطبيعة المسكن وهيكلته, وما يوفره من ممارسات ورباط اجتماعي يساعدهم على الاندماج وتلبية حاجاتهم .

فالبنية الاجتماعية لأحياء الجلفة هي فضاءات لإعادة انتاج القيم والممارسات الاجتماعية والثقافية, التي عملت على تشكيل الحي وحافظت على استمراريته وفق نمط محدد من العلاقات لاجتماعية المؤسسة

بشكل رئيسي على الروابط القرابية والانتماء الجغرافي والعرش . فالفئات الاجتماعية التي تتجه نحو هذا النمط من العمران هم الفئات المهنية التي هاجرت من الريف إلى المدينة خاصة خلال العشرية بعد الاضطرابات الأمنية, حيث تضم هذه الأحياء كل فئات كالأساتذة والتجار وأصحاب المهن الحرة خاصة وأنها صارت ملاذ لكل أسرة لأنها تمثل وسطا مفتوحا وحرا للحصول على سكن , وهذا تجنبا لأزمة السكن التي تعاني منها المدينة في ظل غياب تخطط حضري ممنهج لاستيعاب الأزمة وخلق توازن صناعي – حضري يخلق توازن على مستوى البنية الاجتماعية .

ففي معظم الأحياء يتوزع الوافدون بشكل جماعي وعلى اساس العرش والجهة الجغرافية حيث أن هاتين الثنائيتين مترابطتين في الغالب من ايام الحقبة الاستعمارية , فالهجرة الداخلية التي عرفتها مدينة الجلفة وهي في اغلبها هجرة داخلية نتيجة أسباب تاريخية أو لها علاقة بالتنمية أو الأوضاع الأمنية خاصة فترة التسعينات من **منطقة الشارف و الزعفران**يتمركزون بحي (**بن سعيد, الفصحة,الزريعة, عوينة الشيح, بن تيبة**) وهم ينتمون لنفسالجهة الجغرافية .والمهاجرون من مدينة **مسعدوالمجبارة** فيتركزون مثلا في حي (**المستقبل, بوتريفيس,شعباني**)أما المهاجرون من **فيض البطمة والمعلبة ودار الشيوخ** فيتمركزون في كل من (حي بوتريفيس, عين السرار , وحي 100دار).أما المهاجرون من **عين الإبل و عامرة والهيوهي** فيتمركزون **بحي قنان وبربيح و بن جرمة** ,وقد ذكرت هذه الأحياء على سبيل الذكر لا الحصر , لتبين أن الاستقرار يكون دائما حسب قرب المنطقة الجغرافية وجهتها شمال او جنوبا ..الخ, وهذه الهجرة من المناطق الشبه حضرية أو الارياف أخلت بالتنمية في الأرياف, والتي هي الاساس في ازدهار المدن, خلق أزمة على مستوى السكن وكذا سوق العمل .

فمعظم الأحياء العمرانية بالجلفة تكونت على أسس قرابية وكذا جغرافية حيث تم استنساخ للبنية الاجتماعية الريفية في الوسط الحضري لمدينة الجلفة فصارت حضرا متريفا, من خلال إعادة انتاج نفس الروابط الاجتماعية والأنساق المتوارثة والممارسات السلوكية حتى أنك تجد الشارع به نفس الالقاب, متجاورة مكانيا وهذا ما "يقوي الشعور بالانتماء إلى جماعتهم ويزيد من عوامل اندماجهم في الحي وبالتالي في المركز الحضري. فالبناء الاجتماعي للحي لا يسمح باستمرار العلاقات الاجتماعية الأولية فقط, بل يؤدي إلى تجديدها وتوقيتها أيضا. وذلك من خلال الفرص الكثيرة التي تتيحها الحياة اليومية والمناسبات المتعددة التي تكون عاملا اساسيا في تجديد روح التضامن والتعاون والتعبير عن الانتماء والولاء للجماعة." (**بومخلوف,2001,ص218**) ومنه فإن التنظيم الاجتماعي للحي يستند في بدايته الأولى على التمسك بالأسس الاولى والمستندة على العائلة والقرابة, مما يبرز التعاون والتضامن, وتدعيم قوة الرباط الجمعي .

6- التوطين الصناعي ومأزق التنمية المحلية :

إن التوطين الصناعي في الجزائر هو توطين حضري كما يرى بومخلوف محمد لأنه مجاور للتجمعات السكنية, بغية الاستفادة من مميزاتها الاقتصادية والاجتماعية وهذا تحت وطأة الظروف الاقتصادية

المتعلقة خاصة بتهيئة المجال الحضري وتجنبا للتكاليف التي يتطلبها التوطين البعيد عن المناطق الحضرية, خاصة و أن البرامج الوطنية جاءت سابقة عن جهود تطوير البنية التحتية.. (بومخلوف,2001,ص58).

إن اعتماد التنمية على تمركز الأقطاب الصناعية بالقرب المناطق الحضرية و انعكس سلبا على التنمية وساهم في فقدان الفعالية الاقتصادية من جهة وكذا على البيئة الصناعية والتنظيمية والعمال من جهة ثانية, فالمنطقة الصناعية بالجلفة بالرغم من استحداث هيئة تشرف على تسييرها إلا ان ذلك لا يتعدى مستوى المكتبي دون التخطيط لأفاقها المستقبلية , فما تعاني منه المؤسسات المتواجدة بهذه المنطقة هو اليد العاملة الريفية غير مؤهلة خاصة العمال الذين ينتقلون يوميا من بلديات التابعة لجلفة وضواحيها, مما افرز ظواهر باثولوجية أثرت على سير العمل وعقلنته.

أما على المستوى البيئة الصناعية أو الحضرية فهي التوسع المتزايد للأحياء العشوائية والاستهلاك غير المنظم للأراضي الزراعية واستغلالها في تجزئات لسكن كما هو الشأن بحي رؤوس العيون الذي تتواجد فيه المنطقة الصناعية وكذا حي بن سعيد, كما ساهم أيضا التوسع العمراني المخطط أيضا في تشابك المنطقة مع النسيج الحضري لمدينة الجلفة ومن بين تلك الأحياء التي تم التخطيط لها القطب الحضري بربيح وكذا سكنات عدل , فالعمال الذين استقروا في الأحياء ذات الطابع العمراني غير المخطط سببت لهم صعوبات على المستوى المادي والعائلي من ناحية و الاندماج في فضاءات عملهم من ناحية أخرى " فالظروف التي يعيشها العامل خارج العمل تؤثر سلبا على وضعه المهني والاجتماعي في العمل والتنظيم الصناعي , كما تؤثر سلبا على درجة اندماجه في مجتمع المصنع ."(بومخلوف,2001,ص82-83).

وتوضح العلاقة التالية الأثر المتبادل الناتج عن ظاهرة النزوح كما بينها بومخلوف في مقاربته السوسيولوجية للبيئة التنظيمية الجزائرية في الشكل التالي:

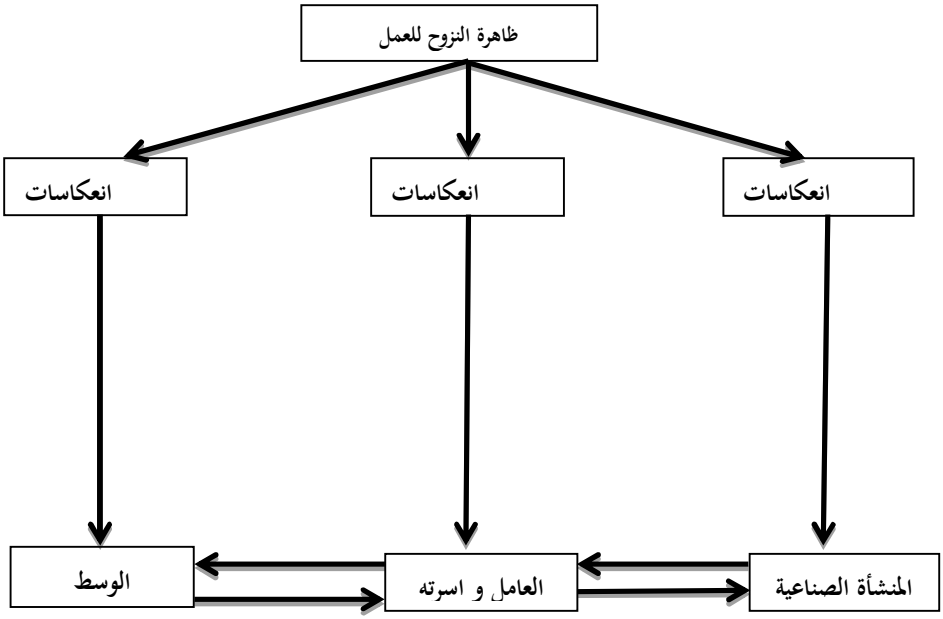

شكل (01) انعكاسات ظاهرة النزوح للعمل: اليومي , والفردي والنهائي وعلاقات الاثر المتبادل بين المنشأة الصناعية والعامل والوسط.

المصدر: (محمدبومخلوف, **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر:التجربة والآفاق**,2001, ص84.)

من خلال هذا الشكل التوضيحي تبين لنا أن أسلوب التوطين الصناعي له أثار على المستوى الاجتماعي تتمثل في الحركة اليومية للعمل نحو أماكن العمل , والنزوح الريفي الواسع والفردي والجماعي وانتشار العمران الغير مخطط , كما أدت أساليب التوطين الصناعي إلى مضاعفة التكلفة الاجتماعية والاقتصادية, وقد عجل هذا التوطين الصناعي بالتحضر وفوت على السكان فرصة التحضر التدريجي والانتقال الطبيعي من نمط حياة بسيط إلى آخر أكثر تعقيدا , ومن وسط اجتماعي يكتفي فيه الفرد بالضروريات إلى آخر يتطلع فيه إلى الكماليات وهذا ما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المؤسسات الحضرية ويرفع من نفقات الحضرية بوجه عام.(**بومخلوف**,2001,ص85-86).

إن هذا التوطين الذي مس الجلفة في إطار المشاريع التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية والمجسد في المناطق الصناعية, جعل المنطقة تفقد توازنها وكذا خلق مأزق في التنمية المحلية خاصة المستدامة حيث أصبح المشاريع التنموية بالجلفة تنجز تحت وطأة الضغط لسد حاجات المتنامية باستمرار مما افقد التوطين فعاليته والغاية التي وضع من أجلها," إذ أن الانسجام بين التصنيع كنسق لفعل الاجتماعي

ووضعية المجتمع في مرحلة زمنية معينة أمرا يفرض نفسه على اعتبار أن النسق الاجتماعي الشامل بما يتضمنه من أنساق فرعية هي معطيات أساسية للتصنيع والتوطين الصناعي." (بومخلوف,2001,ص86).

7- أثر التنمية على الحراك الجغرافي لليد العاملة:

لقد اثرت التنمية الصناعية بالجلفة مع بعث المناطق الصناعية , في الحراك الجغرافي لليد العاملة من المناطق المحاذية للجلفة خاصة بلدياتها , حيث تبع هذا الحراك الجغرافي هجرات فردية وجماعية منها المستقر نهائيا ومنها غير المستقر , كما أفرز هذا الحراك الأحياء العمرانية غير المخططة , وهذا مرجعه أن المنطقة الصناعية لم تستوعب اليد العاملة المهاجرة , إضافة لعدم الانسجام والتوفيق بين الامكانات الاقتصادية والامكانات البشرية, مما اضطر بعض المؤسسات لتوفير النقل لعمالها عن طريق حضيرة نقل التابعة لبلدية الجلفة ممثلة في شركة ENTV سابقا ,أم اليوم فإن العوائق بقيت على حالها خاصة لدى الخواص المستثمرين ,الذين تحصلوا على مناطق لتنفيذ مشاريعهم في إطار التصفية وشراء بعض المناطق بالدينار الرمزي, مما شجع مؤسسات المنطقة توفر شبكة نقل نحو الخطوط المختلفة من الولاية .

هذه الظروف اضطر العمال للاستقرار بشكل نهائي ,لكنهم وقعوا في فخ الهامشية واللاشرعية اما الذين فضلوا التنقل والهجرة الفردية فقد أثر ذلك على عائلاتهم من جهة وعلى مستوى الأداء بالمصانع والمؤسسات التي تتطلب مجهود بدنيا خاصة, وافرز ظواهر كالتغيب والتأخر وعدم الاستقرار في العمل وضعف الانتاجية ,أما أولئك الذين استقروا بشكل نهائي كما أشرنا , فقد اقاموا بسكانات هشة وبناء ذاتي غير مخطط وعشوائي أقيم على أراضي إما تابعة لأملاك الدولة أو ملكيات فلاحية تابعة لأشخاص, ممانتج عنه " الهجرة النهائية للعامل تعني قبوله بالسقوط في مأزق اللاشرعية والهامشية الحضرية , التي تكون سببا في تغذية النزاعات الاجتماعية(بسبب اللاشرعية), كما تنمي في نفوس السكان الشعور بالظلم الاجتماعي (بسبب الهامشية),وبصفة عامة تكون مصدرا لكثي من الظواهر الاجتماعية الحضرية السلبية مثل: انتشار الآفات الاجتماعية والانحرافات السلوكية " (بومخلوف,2001,ص144-145)ومنه فإن عدم استيعاب المنطقة الصناعية للجلفة وكذا المجال الحضري لليد العاملة المهاجرة, ساهم في تنامي الأحياء الغير مخططة وانتشار الآفات الاجتماعية , كما هو الحال في كثير من الأحياء التي اقيمت على أراضي الآخر سواء كان فردا أو ملكا عقاريا حيث تم تشيدها بطرق مخالفة للقوانين المعمول بها , وهذا خاصة في أحياء كحي الزريعة, الفصحى, حي بن سعيد حي شعواء وغيرها من الأحياء. في ذات السياق بقي هؤلاء العمال النازحون في علاقة بمواطنهم الأصلية وهذه العلاقة التي يغذيها الرباط الاجتماعي المؤسسة على الرابطة القرابية والهندسة الاجتماعية للأرض, مما انعكس على تكيفهم مع الفضاءات الحضرية والاندماج فيها , وهذا ما نلاحظه في نهاية الأسابيع بالجلفة والعطل المدرسية أين ينتقل هؤلاء لمناطقهم الأصلية , إذ أنهم احتفظوا بممتلكاتهم في مقدمتها الأرض التي كما اشرنا سابقا أنها تمثل رأسمال رمزي.

وفي الأخير أن الصناعة تمثل نسقا واضح محدد المعالم ومعبر عن النسق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمؤسسة ما هي إلا أداة لفهم حركية هذا المجتمع , لأن عملية التوطين الصناعي هي عملية هامة وتتطلب

بعد استراتيجيا , لان النهوض بالتنمية الوطنية لابد من الأخذ بعين الاعتبار بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من حيث تنوعها وتعددها , ثم التخطيط بأفضل السبل لانجاعها وانجاحها ولا يتأتى ذلك إلا من خلال المرور بالشروط الموضوعية والأدوات المنهجية التي تضعها السوسيولوجية.

قائمة المراجع :

1. أليكسي دو طوكفيل،(2017)،**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: إبراهيم صحراوي،ط2، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية.
2. بومخلوف محمد،(2001)،**التحضر**،ط1 ، الجزائر ،دار الأمة .
3. بورديو بيار،(2007)،**الرمز والسلطة** ، تر: عبد السلام بنعبد عبد العالي،ط3، المغرب، دار توبقال.
4. بومخلوف محمد ،(2001)،**التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر:التجربة والآفاق**،ط1،الجزائر ،دار الأمة.
5. بومخلوفمحمد،(2001)،**التنظيم الصناعي والبيئة**،ط1، الجزائر ،دار الأمة.

لمزيد من التفاصيل حول التوطين الصناعي أنظر:

6. **Castells Manuel.(1975).Sociologie de l'espace industriel. ,Paris .Anthropos.
7. Bourdieu Pierre(1974).Sociologie de l'Algérie.5Ed. France .PUF.